

اللجان المشتركة تابعت درس مشروع القانون المعجل الرامي إلى وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقدية (الكابيتال كونترول) وأقرت المادتين 5 و 6 الخميس 05 كانون الثاني 2023

عقدت لجان: المال والموازنة، الإدارة و العدل والإقتصاد الوطني والتجارة والصناعة والتخطيط جلسة مشتركة في تمام الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه 5 كانون الثاني 2023، برئاسة دولة نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب وحضور النواب السادة: جورج عدوان، أسامة سعد، أشرف بيضون، آلان عون، أمين شري، أيوب حميد، بلال عبدالله، جورج عدوان، راجي السعد، رازي الحاج، عدنان طرابلسي، علي حسن خليل، علي فياض، غازي زعيتر، غسان حاصباني، فريد البستاني، فؤاد مخزومي، فيصل الصايغ، قبالان قبالان، مروان حمادة، ملحم طوق، أديب عبد المسيح، ياسين ياسين، سيزار أبي خليل، بلال الحشيمي، قاسم هاشم، أكرم شهيب، الياس اسطفان، جميل السيد، ميشال دويهي، طه ناجي، أسعد درغام، ملحم خلف ونجاة عون.

كما حضر الجلسة:

- معالي وزير المالية د. يوسف الخليل.
- معالي وزير العدل هنري خوري.
- عن وزارة العدل القاضية ماريز العم.

وقد تابعت اللجان درس مشروع القانون المعجل الوارد بالمرسوم رقم 9014 الرامي إلى وضع ضوابط إستثنائية ومؤقتة على التحاويل المصرفية والسحوبات النقدية (الكابيتال كونترول).

إثر الجلسة، قال نائب رئيس مجلس النواب الأستاذ الياس بو صعب:

"بداية أريد القول، إن شاء الله تحمل هذه السنة أخباراً جيدة للبنانيين. اليوم تابعنا درس مشروع قانون الكابيتال كونترول وفق الدعوة التي وجهها الرئيس نبيه بري، وكان النقاش مهماً، وأقررنا المادتين الخامسة والسادسة من المشروع. ولقد جرى تغيير كبير في القانون وكانت هناك ملاحظات عليه، وكنت قد أجريت لقاءات مع الخبراء ودرسنا المشروع ورأينا وجهات النظر المختلفة."

أضاف: "لا نعرف من يكلف ليتكلم ضد المودعين، هناك أشخاص لديهم أجنادات مختلفة. اليوم كان هناك ما يسمى "صيرفة"، ونحن لا نريد أن نشرع "صيرفة" أو غيرها وصار هناك اعتماد بالسعر الفعلي وفقاً لقانون النقد والتسليف. أما المادة السادسة فتتعلق بالسحب، وبدل أن نضع السقف الأعلى وضعنا السقف الأدنى أي أن يسحب المواطن بالحد الأدنى 800 دولار وتركنا للجنة ان تراجع الموضوع وفق تطور الأوضاع الإقتصادية والمعيشية للمواطنين، من أجل أن نندرج بالمبلغ."

وختم: "إن الأمر يتطلب خطة متكاملة، من التوازن المالي الى هيكله المصارف، وستبدأ لجنة المال بمناقشة هذه القوانين وتحدد الخسائر. وهذه القوانين تشكل خشبة الخلاص لإقتصاد لبنان، والمهم ان ننتخب رئيساً وتشكل حكومة في أسرع وقت ممكن. هذه خارطة طريق تعطي الأمل، وشركة "توتال "

تحاول جدياً أن تبدأ عملها. ولدي أمل أن هناك مخرجاً في لبنان، فهناك من لديه الأفكار والدولة تملك الكثير من المرافق والعقارات، وعندما نقيم موجودات الدولة نقيمها على هذا الأساس. هناك أمل بالخروج من الأزمة."